



## 271521 – هل تسن الاستخارة في مسجد قباء ، وهل لها مزية فيه عن غيره؟

### السؤال

إذا ثبت حديث ركوب الرسول صلى الله عليه وسلم لمسجد قباء للإستخارة في ميراث العمة والخالة ، فهل يقال : إن الإستخارة في مسجد قباء لها مزية وفضل ؟ وهل هي سنة ؟

### الإجابة المفصلة

الحمد لله.

أولاً :

الحديث الوارد في ذهاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وأداءه صلاة الاستخارة هناك في ميراث العمة والخالة :  
حديث ضعيف لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والحديث مداره على عبد العزيز بن محمد الدراوردي .

وقد اختلف عليه فيه ؛ فرواه مرة متصلًا ، ومرة مرسلا ، والراجح فيه أنه مرسلا ، والمرسل ضعيف .

فأما طريق المتصل ، فأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (2/141) ، من طريق محمد بن الحارث المخزومي المداني ، قال  
حدَّثَنَا أَبُو مُصْنَعٍ الزُّهْرِيُّ ، قال حدَّثَنَا عبدُ العَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ .

وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (7998) ، من طريق ضرار بن صرد ، عن عبد العزيز بن محمد ، عن زيد بن أسلم .

كلاهما ( صفوان بن سليم ، وزيد بن أسلم ) عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري : ( أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَكِبَ حِمَارًا إِلَى قُبَّاءَ يَسْتَخِيرُ فِي الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ لَا مِيرَاثٌ لَهُمَا ) .

وإسناده ضعيف .

أما طريق الطبراني : ففيه : " محمد بن الحارث بن سفيان المخزومي " ، مجهول ، ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (1/65) ، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (7/230) ، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا ، وقال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" (5798) : " مقبول " انتهى .

وأما طريق الحاكم : ففيه " ضرار بن صرد " : اتهمه ابن معين بالكذب كما في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (4/465) ،



وقال النسائي في "الضعفاء والمتروكين" (ص196) : "متروك الحديث". انتهى

وهذا الطريق ضعفه ابن الملقن في "البدر المنير" (201/7) ، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (1392) .

وأما الطريق المرسل :

فآخرجه أبو داود في "المراسيل" (361) ، من طريق عبد الله بن مسلمة .

والدارقطني في "السنن" (4/98) ، من طريق أبي الجماهر .

كلاهما ( عبد الله بن مسلمة ، أبو الجماهر ) عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب إلى قباء ، يستخير في ميراث العمة والخالة ، فأنزل الله : أن لا ميراث لهما ).

وقول عبد الله بن مسلمة - وهو ثقة حجة - ، وأبي الجماهر محمد بن عثمان التنوخي - وهو ثقة - ، هو الصحيح ، ولذا فالراجح أنه مرسل.

ثانياً :

وأما عن حكم تخصيص مسجد قباء بصلة الاستخاراة فيه ، فلا يشرع مثل ذلك ، لما يلي :

أولاً : ضعف الحديث كما تقدم .

ثانياً : لم نقف على أثر عن أحد من الصحابة أو التابعين أنه كان يخص مسجد قباء بصلة الاستخاراة . وهذا أيضاً مما يؤكّد عدم ثبوت السنة بذلك ، عن النبي صلى الله عليه وسلم .

هذا وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يذهب إلى مسجد قباء كل سبت ، راكباً أو ماشياً ، فيصلّي فيه ركعتين ، ولم يقيّد ذلك باسختارة ولا غيرها .

كما رواه البخاري في "صحيحه" (1193) ، ومسلم في "صحيحه" (1399) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، قال: ( كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجداً قباءً كل سبت ، ماشياً وراكباً ). زاد مسلم: ( فيصلّي فيه ركعتين ) .

وكذلك صح عنه : أن الصلاة في مسجد قباء تعدل عمرة ، ومن ذلك :

وما رواه الإمام أحمد في "مسنده" (15981) ، من حديث سهل بن حنيف ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( من خرج حتى يأتي هذا المسجد - يعني مسجد قباء - فيصلّي فيه كان كعده عمرة ).



والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (3446) .

وما رواه الترمذى فى "سننه" (324) ، من حديث أَسِيدُ بْنُ ظُهَيْرٍ الْأَنْصَارِيٌّ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ قُبَاءٍ كَعُمْرَةٍ) .

والحديث صحيح ، صححه الشيخ الألباني في "صحیح ابن ماجہ" (1159) .

فعلى هذا : من قصد مسجد قباء لأجل الصلاة فيه ، تأسيا بالنبي صلی الله علیه وسلم في ذلك : كان فعله مشروعًا مستحبًا .

والله أعلم .